

المقدمة

لا ريب أن رعاية المسنين في العصر الحالي تفرضها طبيعة العصر الحديث الذي يتميز بارتفاع متوسط الأعمار، وتزايد فئة المسنين من السكان في كثير من المجتمعات. ولا ريب أن ذلك جاء نتيجة عدة أسباب منها : التقدم الطبي، وازدياد الوعي الصحي، وتزايد الجهود الموجهة لرعاية كبار المسنين، وارتفاع سن الزواج بين الشباب. ولا شك أن ذلك سيزيد من نسبة الإعاقة في المجتمعات في المستقبل القريب.

وبمقارنة مقاييس التعمر السكاني في مصر، وبعض مناطق العالم، نلاحظ أن النسبة المئوية لكبار السن (ستين فأكثر) من المنتظر أن تبلغ حوالي ١١,٩% في مصر في تعداد السكان عام ٢٠٢٥م، بينما تبلغ النسبة حوالي ٢٦,٢% في الدول المتقدمة، و ١٢,٢% في الدول الأقل تقدماً في نفس العام (١) ، مما يشكل أثراً وخيمة على مستقبل التنمية. ومن المعروف أن انخفاض معدل الوفيات الرضع مع ارتفاع معدل كبار السن سيضع أمام جيل الراشدين مسئولية إعالة هاتين الفئتين، إلى جانب فئة

صغار السن المنخرطين في التعليم، مما يعوقه عن تحمل أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (٢).

وقد استلزم هذا الأمر ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة ليس على أنها مشكلة، ولكن على أنها فئة من المجتمع لم تأخذ حقها في الرعاية، فقد تأخرت مصر قليلا عن بعض دول العالم في إدراك المشكلات المصاحبة للزيادة المستمرة في أعداد المسنين، وإهمال التخطيط للاستفادة من هذه الفئة في دفع عجلة التنمية وذلك نتيجة لسببين أساسيين :

الأول: التحول في نمط الاقتصاد من الدور القائد إلى الاقتصاد الرأسمالي، ولم يلتزم القطاع الخاص بأداء وظيفته الاجتماعية، ومسئوليته تجاه المسنين.

الثاني: أن المسنين في أسفل القائمة من الأولويات لدى الدولة في تخصيص الموارد للفئات السكانية المختلفة نظرا لأن مصر لا تزال في صفوف الدول التي تخطو نحو التقدم، فلم تصل بعد إلى مجتمع الكفاية والوفرة والرفاهية، مقارنة بالدول الأكثر تقدما. (٣).

وتختلف وجهات النظر في مناقشة قضية رعاية المسنين في مصر، فالبعض يرى أن البحوث والدراسات ينبغي أن توجه للفئات من صغار السن، باعتبارهم الطاقة المنتجة في المجتمع، والبعض يرى أن المسن عليه الانسحاب من المجتمع للمحافظة على التوازن الطبيعي له، وأن جيلا يربي جيلا، وأن الأبناء يدفعون آباءهم خارج ميدان العمل والإنتاج. والبعض الآخر يرى أن حجم وواقع قضية المسنين في المجتمع المصري ليست كبيرة إلى هذا الحد، وردا على أصحاب هذا الرأي يجد المتأمل للإحصائيات السكانية في ذلك الشأن أن هناك ارتفاعا مطردا في نسبة كبار السن في مصر (٦٠ سنة فأكثر) من ٦% عام ١٩٩٦، إلى ٨,٩% في عام ٢٠١٦ م. (٤)

ومع تعالي الصيحات العالية بضرورة إعطاء هذه الفئة من السكان حقه في الرعاية، واعتبار عام ١٩٩٩ عاما دوليا للمسنين، بدأ هذا المجال يحظى باهتمام المسؤولين في مصر. وقد ظهر هذا الاهتمام في مناسبات عديدة، مثل المؤتمرات العلمية السنوية والندوات وورش العمل لتدارس

القضايا المرتبطة بالمسنين، وإنشاء أقسام علمية متخصصة في بعض الجامعات المصرية (مثل قسم طب وصحة المسنين، ومركز الإرشاد النفسي بجامعة عين شمس ونظيره في جامعة حلوان). إضافة إلى تدعيم الدولة للجمعيات والمؤسسات الأهلية والتطوعية التي تقدم خدمات للمسنين. وقد يرجع هذا الاهتمام المتزايد من قبل الدولة إلى مجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها ما يلي:

- التزايد المستمر في أعداد المسنين، فمن المتوقع أن يزيد إجمالي السكان من ٦٠ مليون نسمة تقريبا سنة ١٩٩٦ م إلى ٩٠ مليون نسمة تقريبا عام ٢٠٢٥ م. ومن المنتظر أن يزيد عدد كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) في نفس الأعوام من ٣ مليون نسمة إلى ٩ مليون نسمة تقريبا، أي بزيادة قدرها (٣٠٠%). (٥)

- توافر الإسهامات العلمية والخبرات العملية التي يمكن الاستفادة منها في تخطيط وتنفيذ برامج رعاية المسنين.

- انتشار فلسفة التعليم المستمر وظهور نظريات في مجال تعليم الكبار غيرت من الأفكار التربوية المطروحة بشأن قدرة الفرد المسن على التعلم.

- الدعوة إلى تنمية الموارد البشرية، وضرورة الاستفادة منها في المجتمع، حيث يمثل كبار السن عنصراً مهماً في تلك الموارد.

- إن موضوع رعاية المسنين من أهم القضايا الإنسانية التي أكدت عليها كافة الرسائل السماوية وقوانين حقوق الإنسان. (٦)

المؤلفة